

المناخ الاستثماري في الجزائر

عبد الحميد زعباط*

Résumé :

L'Algérie est l'une des économies en transition, dont le climat d'investissement s'est nettement amélioré. Néanmoins beaucoup de choses restent à faire, notamment en matière de sécurité, infrastructures, système bancaire, le foncier et la corruption. La mondialisation a accentué la concurrence, celle-ci a dépassé la sphère des marchandises et des services pour toucher les investissements, ainsi chaque pays essaie d'attirer le maximum d'investissements étrangers.

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر

ملخص:

إن التحولات العميقة التي يعرفها عالمنا اليوم وتسارع ظاهرة العولمة وتزايد حدة المنافسة، جعلت تنافسية الأمم لا تخص فقط السلع والخدمات وإنما تتعدى ذلك إلى جذب الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وذلك من خلال السعي الحثيث والمدرّس على توفير مناخ استثماري ملائم، وباعتبار الجزائر من الاقتصادات الانتقالية فإن مناخها الاستثماري - ورغم التحسن النسبي الذي طرأ عليه - إلا أنه مازال بحاجة ماسة إلى التحسين من خلال العمل على إزالة الكثير من العوائق، تتعلق أساساً ب: الأمن، البنية التحتية، الجهاز المصرفي، العقار، الفساد وغيرها.

مقدمة :

عرف العالم ومازال يعرف تحولات اقتصادية سريعة وعميقة خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، إذ تلاشى المعسكر الاشتراكي فاسحا المجال لهيمنة وسيادة النموذج الليبرالي على الكرة الأرضية مجسدا عولمة اقتصادية وسياسية واجتماعية، هذه العولمة ارتبطت في جانبها الاقتصادي بعمل الشركات المتعددة الجنسية وبمؤسسات التمويل الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكذا بالاتفاقية العامة حول التجارة والتعريف الجمركية وورثتها المنظمة العالمية للتجارة.

ويبدو أن العولمة هي الأداة الأولى والشاملة للنمو والتطور الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسية وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تنجزه في مختلف أصقاع العالم.

هذا الاستثمار الذي تغيرت نظرة الدول النامية إليه وانتقلت من موقع المانع أو المقيد لحرية نشاطه إلى الراغب في جذب، واليوم لم تعد هناك دولة في العالم تناوئ دخولها إلى أراضيها بل على العكس أصبحت كل الدول تتنافس فيما بينها لجذبه مغيرة في ذلك قوانينها مضمنة إياها المزيد من الامتيازات والتسهيلات، ومع ذلك لا تحظى العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر بثقة المستثمر الأجنبي، فهل هذا يعني أن التنازلات المقدمة غير كافية أم أن الأمر يتعلق بأمور أخرى أشمل وأعمق خاصة ما يسمى بالمناخ الاستثماري، هذا ماسنحاول الإجابة عنه في هذا المقال.

I- الجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن فشل مسارات التنمية الموجهة نحو الداخل، المتبعة منذ الاستقلال، والتي ارتكزت على استراتيجية إحلال الواردات وما يتطلب ذلك من حماية وتضيق الخناق على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نهبا للثروات الوطنية، والاعتماد بدلا من ذلك على المديونية كسبيل لتمويل المشاريع الاقتصادية اللازمة للنمو والتنمية، وما رافق ذلك من نقص في المدخرات المحلية وتزايد الإنفاق الحكومي، ونفشي ظاهرتي البطالة والتضخم وتكريس تشغيل الموارد المحلية دون الكفاءة المطلوبة وبمعدلات استغلال لا تتجاوز 50% من طاقتها وتكنولوجيا متقادمة.

إضافة إلى استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات دون القدرة على تنويع المخرجات وهو ما جعل نمو الاقتصاد وتطوره مرتبطا بالظروف الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للطاقة.

هذا الوضع الداخلي ترافق بوضع خارجي تميز بطغيان الفلسفة الليبرالية وتوجه معظم الدول النامية نحو تحرير اقتصادها والانفتاح على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رؤوس.

الأموال، وقد أوليت أهمية كبرى للاستثمار الأجنبي، وأصبحت الدول النامية ترى فيه مصدرا لتمويل نموها وتنميتها وجالبا للتكنولوجية الجديدة وأساليب التسيير الحديثة ونقلا للمعرفة والتدريب وتحقيق قيمة مضافة وزيادة في الدخل الوطني وفي الصادرات، كما تتيح لها النفاذ إلى الأسواق الدولية، لذا سعت بوسائل متعددة لجذبه بما فيها تعديل قوانين الاستثمار؛ ولم تشذ الجزائر عن القاعدة ولذا فقد عمدت في التسعينيات- إضافة إلى تحرير اقتصادها- إلى تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر وعملت قدر الإمكان على جذبه بما قدمته من تحفيزات وتسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى (خارج المحروقات) بما يؤدي إلى زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال بعث قطاع الخدمات من سياحة ونقل ومصارف وخدمات الأعمال، وقطاع الصناعة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع الوضع الجديد الذي سينجر عن إقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة. إلا أنها لم توفق في ذلك حتى الآن فما السبب في ذلك علما أن فرص الاستثمار في بلادنا متاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، فالإقتصاد الجزائري مستورد صاف للغذاء وتابع للخارج فيما يتعلق بالسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج دون الحديث عن وسائل الإنتاج الحاملة للتكنولوجية المتقدمة، إضافة إلى رخص اليد العاملة، كل ذلك وغيره يسمح بالقول بأن هناك الكثير من المشاريع الاستثمارية في الجزائر ذات جدوى باعتبار وجود فجوة طلب غير مشبعة بالعرض المحلي عند الأسعار الدولية لكثير من السلع الممكن إنتاجها فنيا والقابلة للتمويل. من هذا المنطلق ومن الناحية النظرية فإن الجزائر تعد حقلًا خصبا لم يستغل إمكانياته وعوامل إنتاجه بعد.

لكن هل يكفي أن يكون المشروع الاستثماري مجديا حتى يغري المستثمر الأجنبي أم أن الأمر يتعدى ذلك ويستدعي توفر مناخ استثماري ملائم ؟

II- المناخ الاستثماري:

لاشك أن العولمة قد لعبت دورا كبيرا، في التأثير على مناخ الاستثمار، وفي سهولة الوصول إلى مختلف بقاع العالم والترابط بين مختلف الأسواق في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل والخدمات بقيادة الشركات المتعددة الجنسية، وهو ما أدى إلى اشتداد المنافسة على جميع الأصعدة بما في ذلك تنافس الدول وتزاحمها في استقدام الاستثمار الأجنبي، أو بمعنى آخر العمل على توفير أفضل مناخ استثماري يقنع المستثمر الأجنبي على تفضيل هذا البلد على غيره.

و يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري².

وهكذا فإن أهم العوامل المكونة للمناخ الاستثماري - بعضها متغير وبعضها ثابت- والتي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكيل معطيات جديدة وأوضاع جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار يمكن إجمالها فيما يلي:

- الظروف السياسية والأمنية
- الظروف الاجتماعية
- الأوضاع الاقتصادية
- النظم القانونية ومدى فاعليتها ووضوحها
- التنظيم الإداري
- حجم السوق ويعتمد على الدخل ودرجة تطوره ويعتمد على معدل النمو

² سالم أحمد عبد الله الفرجاني: سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في

البريقيا في: File:///A:/Dirassat-magazine-libya.htm

- مدى تطور البنية التحتية

ويأتي في المقام الثاني الحوافز والمزايا الاستثمارية وكذلك الترويج للاستثمار (تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في الدولة الراغبة استضافة الاستثمار الأجنبي).

لكن وحتى مع أهمية الحوافز الاستثمارية والبرامج الترويجية في جذب الاستثمار، إلا أن تنفيذ إصلاحات في السياسة الاقتصادية تبقى العامل الأهم³.
وتنبغي الإشارة إلى وجود عدة مؤشرات لتقييم المناخ الاستثماري ونكتفي هنا بالإشارة لبعضها فقط:

1- مؤشر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ويقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية، ويشمل⁴:

- السياسات المالية ممثلة في مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- السياسات النقدية ممثلة في معدل التضخم.
- سياسة المعاملات الخارجية ملخصة في تطورات سياسة سعر الصرف.

2- مؤشر مخطر بيئة الأعمال "BERI" * يعتمد على عدة معايير من أهمها:

- الاستقرار السياسي

³ حسن العالي: جذب الاستثمار الأجنبي في:

<http://www.Albayan.com.ae/albayan> 21/04/2002

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت

- مستوى النمو الاقتصادي
- قابلية العملة للتحويل
- وبدرجة أقل مسألة الاقتراض ووضعية ميزان المدفوعات والتضخم والبيروقراطية.
- 3- مؤشر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية حول جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وبالتالي درجة العولمة أو التهميش للدولة ويستند إلى ثلاث نسب⁵: حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:
 - الناتج المحلي الإجمالي
 - العمالة
 - الصادرات

III- المناخ الاستثماري في الجزائر:

حتى يمكننا التعرف على المناخ الاستثماري في الجزائر ينبغي استعراض الوضع العام في البلاد من جميع جوانبه:

1- الظروف السياسية والأمنية

استقلت الجزائر سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية تمثله حاليا ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، والسلطة القضائية.

⁵ نفس المرجع ص:15

ولقد تميزت العشرية الماضية بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغيير المستمر للقاضي الأول في البلاد، فبعد أحداث العنف واللاامن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات عادة توقيف المسار الانتخابي، فقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور وتعاقب على الوزارات منات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات، وفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، وقلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير للوضع الأمني وبحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع كبير لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر.

2- الأوضاع الاجتماعية:

إن المجتمع الجزائري مجتمع شاب حيث أن نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان بلغت 55.84 % في تعداد 1998⁶، وإن كانت سياسة تنظيم النسل قد أدت في التسعينيات إلى انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج الناتج عن تدهور مستوى المعيشة من جهة وتحسن المستوى التعليمي للمرأة من جهة ثانية. وتبقى الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 20 و60 سنة والمشكلة لجانب العرض في سوق العمل هامة وتبلغ 44 %⁷.

ويتمتع الجزائري بإجبارية التعليم إلى سن 15، وتقع أعباء التعليم والتكوين في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعي على عاتق الدولة،

⁶ ONS , Rétrospective statistique 1970-1996 édition 1999 p :15

⁷ البشير عبد الكريم: سوق الشغل الجزائري - نظرة إجمالية في 'بحوث اقتصادية عربية'

السنة 11 العدد 28 صيف 2002، القاهرة، ص: 10

ومن حيث عدد المتمدرسين الذين يقدرّون اليوم بالملايين فإنه لا يمكن مقارنتهم مع الأيام الأولى للاستقلال وهو ما يتطلب إقامة الهياكل الضرورية في مختلف الولايات بما في ذلك الخاصة بالتعليم العالي.

لكن ما هو مهم ضرورة التركيز على الجانب النوعي للتكوين ليستجيب لحاجيات سوق العمل، إذ يلاحظ عدم توافق مؤهلات المتخرجين من مؤسسات التعليم الجزائرية مع المناصب الشاغرة، بل أن معطيات الديوان الوطني للإحصائيات تبين أن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي من الابتدائي 25.8% إلى المتوسط 29.9% إلى الثانوي (العام والمهني) 31.6%⁸ وبالنسبة لخريجي مؤسسات التعليم العالي فقد تزايد عدد البطالين منهم مع مرور الوقت، وعموما فإن معدل البطالة على المستوى الوطني بلغ 28% سنة 1996⁹.

فيما يتعلق بالصحة فقد حصل تحسن نسبي في الوضع الصحي للسكان وأصبح معدل الحياة يتجاوز 70 سنة، كما انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لتلقيهم العناية الصحية المبكرة، وارتفاع عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف ساكن.

3- البنية التحتية:

الجزائر بلد ذو رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.382 مليون كم مربع، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والخطوط الهاتفية والإنتاج الكهربائي، ورغم

⁸ ONS, l'emploi et le chômage en Algérie, enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995, ONS 1996 p:4

⁹ الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نشرة 2001 رقم 29، 30 ص:4

المجهودات التي بذلت إلا أنها غير كافية، فالطرق تنقصها الصيانة وهو ما يجعلها في كثير من الأماكن غير صالحة للاستعمال وتسبب في إلحاق الأضرار بالعربات والسيارات العابرة لها أو حتى في حدوث حوادث خطيرة، كما أن المدن الكبرى تعرف ازدحاما كبيرا، تجشم المسافر كثيرا من التعب والإرهاق وضياح الوقت، إضافة إلى نقص الطرق السيارة وإن وجدت فهي غير فعالة.

وبالنسبة للمطارات والموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر، كما أن السكك الحديدية بحاجة إلى الدعم والتوسيع.

أما الاتصالات فقد تحسنت نسبيا مع انتشار الأنترنت ودخول الهاتف النقال ، ويرتقب أن تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب.

وفيما يخص الكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكنية، كما أن الغاز الطبيعي قد تم إيصاله بغالبية المدن والمناطق الصناعية وتبقى المناطق الريفية في غالبيتها محرومة منه، أما متعلق بمياه الشرب فإن شبكة توصيله تعاني من القدم والأعطاب، إضافة إلى عدم استفادة بعض سكان الأرياف منها.

ويمكن للجزائر تحسين بنيتها التحتية بتوجيه المزيد من الاستثمارات العمومية والخاصة نحوها لاسيما أنه بإمكانها الحصول على التمويل من البنك العالمي.

4- التنظيم الإداري:

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير، بما يقلل من شفافيته ويصعب التعرف عليها، يضاف

إلى ذلك عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والرشوة والفساد.

وهو ما يعني ضرورة إدخال إصلاحات إدارية عميقة خاصة ماتعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار.

5- القوانين والنظم المتعلقة بالاستثمار:

لقد تبنت الجزائر غداة الاستقلال موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي خاصة بعد صدور قانون الاستثمارات سنة 1966، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي، وفي قانون 1982 المؤرخ في 1982/09/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة حددت نسبة المشاركة الأجنبية فيها بـ 49 % كحد أقصى ومهمتها ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين في حين أن التسويق تضمنه الجزائر¹⁰ إضافة إلى إجبارية التقاضي أمام المحاكم الجزائرية في حال نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

وفي ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في عقد التسعينيات تم إصدار:

- قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي خول لبنك الجزائر مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين

¹⁰ François pagney: Algérie toujours dépendante du marché pétrolier. Le Moci N:1426 date de 2/2/2000 p : 201

القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراءات المصادرة.

- قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 1993/11/5¹¹ الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم يعد وفقا له، أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها. وتدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض.

كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

وقد خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه وقد تم التمييز بين ثلاثة أنظمة:

- النظام العام: وقد بينت المواد 17، 18، 19 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في ظلّه وتتوزع على فترة إنجاز المشروع وفترة استغلاله، وتتعلق بإعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الإمتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.
- النظام الخاص : ويشمل مناطق الترقية ومناطق التوسع الاقتصادي وقد خصت الاستثمارات المنطوية تحته بامتيازات

¹¹ Benissad Hocine, Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993) OPU, Alger, 1994 p : 51

إضافية كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي وإمكانية تنازلها عن أرض تابعة للأموال الوطنية لصالح المستثمر (المادة 23).

• نظام المناطق الحرة :ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير، وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية (المادة 26) وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي.

إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر وانضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية ودولية منها:

- اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي وإيطاليا وفرنسا ورومانيا وإسبانيا.

- اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول.
- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان اتحاد المغرب العربي.

- صادقت على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات.
وكل هذه الاتفاقيات تعد ضمانات إضافية تمنح للمستثمرين وتزيد من ثقتهم في ضمان الحصول على كافة الحقوق والامتيازات التي يخولها القانون.

6- الوضعية الاقتصادية:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة عادة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وتجلي ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية، وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الدخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى التدين الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجي منسوباً إلى الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر خدمة الدين منسوباً للصادرات الذي بلغ سنة 1993: 82.2 % ومعدل نمو سالب -2 % ومعدل تضخم 20.5 % ¹² وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من 1995: تراجع في معدل التضخم، تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن في إحتياطات الصرف وتحسن نسبي في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

واستمر هذا التحسن إلى حد اليوم؛ ونورد فيما يلي بعض المؤشرات الأساسية¹³:

- بلغ الناتج الداخلي الخام الاسمي 4241.8 سنة 2001 ليصل سنة 2002 : 4455.3 مليار د.ج بمعدل نمو حقيقي 4.1 % وأثر السعر يقدر بـ 1.2 %.

- بلغ معدل التضخم المحسوب على أساس المؤشر العام السنوي للأسعار عند الاستهلاك 0.34 % سنة 2000 و 4.23 % سنة 2001 و 1.43 % سنة 2002، ويفسر هذا الانخفاض رغم تزايد الطلب الداخلي بارتفاع الإنتاج الوطني من جهة والزيادة المعتبرة للواردات

¹² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64 ، 1993.

¹³ Banque d'Algérie : Axes principaux des deux programmes conclus avec le FMI p: 16
68

من جهة ثانية وكذلك بأثر الانتقال من نظام تعريفي لحقوق الجمارك ذي 4 نسب (40% ، 25% ، 15% ، 5%) إلى نظام ذي 3 نسب (30% ، 15% ، 5%) وانخفاض الرسم الإضافي المؤقت من 60% إلى 48%، مما أثر على الأسعار عند الاستيراد وعلى المؤشر العام.

• سعر إعادة الخصم لبنك الجزائر انتقل من 6% سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2002 وإلى 4.5% في جوان 2003، كما أن انخفاض تغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك قد سمح بظهور نسب فائدة حقيقية إيجابية على مدى كل الفترة 1997-2002.

• سجل الحساب الجاري رصيدا إيجابيا بلغ 5414 مليون دولار سنة 2002 مقابل 7064 مليون دولار سنة 2001 أي بانخفاض قدره 39.6% بسبب تراجع إيرادات المحروقات.

• احتياطي الصرف ارتفع من 18.1 مليار دولار إلى 23.11 مليار دولار

• نسبة مخزون المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام انخفضت للسنة السابعة على التوالي من 41.1% سنة 2001 إلى 40.5% سنة 2002 كما انخفضت نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات من 22.1% إلى 20.9%.

• انخفض رصيد الميزانية من - 70.9 مليار دينار (- 1.67% من الناتج الداخلي الإجمالي) سنة 2001 إلى - 17.3 مليار دينار (- 0.39% من الناتج الداخلي الإجمالي) سنة 2002 هذه المؤشرات جميعها تبين مدى التحسن النسبي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري.

IV - تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر:

اعتمادا على تعريف المناخ الاستثماري من جهة وعلى التشخيص الوارد أعلاه لمناخ الاستثمار في الجزائر يمكننا أن نخلص إلى مايلي:

1- الجوانب الايجابية: ويمكن ايجازها على النحو التالي:

- عودة التوازنات الكبرى وتحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية: تحسن معدل النمو، تراجع معدل التضخم، رصيد إيجابي للحساب الجاري... إلخ

- تغير واضح في المجال التشريعي لصالح المزيد من التحرر الاقتصادي بما يسمح بتعميق وتكريس مبادئ اقتصاد السوق والحث على المنافسة.

- تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر.

- تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات.

- توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة يعد ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي.

- توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

2- الجوانب السلبية: ونذكر من بينها:

- ضعف وتيرة الإصلاحات وخاصة عدم تسريع الخصخصة.
- جمود النظام المصرفي وعدم أهليته للقيام بدوره كوسيط مالي بما يستدعي إدخال إصلاحات جذرية عليه.
- وضع أمني غير قار.
- تأزم الأوضاع الاجتماعية وتدهور الظروف المعيشية للسكان عبر عنها بالإضرابات والاحتجاجات.
- العراقيل البيروقراطية والإدارية وسوء التسيير وانتشار الفساد والرشوة.
- مشاكل العقار (مشاكل عقد الملكية).
- عدم فعالية وكالة وترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات " APSI".

الخاتمة:

لقد عمدت الجزائر من وراء برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى إدخال إصلاحات عميقة مست بالأساس تحرير الاقتصاد الوطني ودفعت به للانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، كما مكنته من استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وسعت إلى خلق مناخ استثماري أفضل من خلال تقديم تسهيلات وامتيازات في قوانين الاستثمار، إلا أن تباطؤ الإصلاحات وعدم اتسامها بالعمق خاصة في الميدان المصرفي وعدم الاستقرار وتدهور الوضع الأمني ومشاكل العقار كلها حالت دون تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر ومن ثم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

المراجع:

1. سالم أحمد عبد الله الفرجاني: سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في:
File://A:/Dirassat-magazine-libya.htm
2. حسن العالي: جذب الاستثمار الأجنبي في:
<http://www.Albayan.com.ae/albayan> 21/04/2002
3. البشير عبد الكريم: سوق الشغل الجزائري- نظرة إجمالية في 'بحوث اقتصادية عربية' السنة 11 العدد 28 صيف 2002، القاهرة.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001 .
5. الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نشرة 2001 رقم 29، 30.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64 ، 1993 .
7. وزارة المالية: تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004 .
8. Benissad Hocine, Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993) OPU, Alger.
9. François Pagney : Algérie toujours dépendante du marché pétrolier. Le Moci N :1426 date de 2/2/2000.
10. Banque d'Algérie : Axes principaux des deux programmes conclus avec le FMI.
11. ONS, Rétrospective statistique 1970-1996 édition 1999 .
12. ONS, l'emploi et le chômage en Algérie, enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995, ONS 1996.

